

تجار حلب يناقشون في جو مشحون تبعات حملة «مكافحة التهريب» .. وممثلو الشعب يتخلفون عنهم!

حموي: اتفاق مع المالية لتكون غرفة حلب المحكم بين الجمارك والتجار



أويس: اشترينا ألبسة كمصادرات ثم صادروها منا بعد ذلك!

التجار، فرمى التاجر جوزيف فنون أرضاً، وأمام الحضور وعدسات وسائل الإعلام، الأوراق التي ادعى أنها تحوي «البيانات النظامية» لبضاعته التي صادروها عناصر مكتب مكافحة التهريب بعد أن تمنى «مسامحتهم»، وفتح صفحة جديدة معهم، لأن سورية خير ومحبة، وقال: سنظل نتطلع وندعم حلب في مرحلة جديدة بالإعمار والمشاريع، لأنني أنا سوري أه والتاجر»، وأشار إلى أن الغرفة ستعلن عن تشكيل لجنة لهذه الغاية «كي يتواصل التاجر معها بشكل مباشر».

اللائق كان غياب جميع أعضاء مجلس الشعب عن محافظة حلب، وعددهم ٥٢ عضواً خاصة المدينة منهم ٢٠ عضواً، في اجتماع الذي دعت إليه الغرفة وعقد أمس في مقر الغرفة بحضور أكثر من ٢٠٠ تاجر، بعدما طلبت الغرفة من الفعاليات التجارية والاقتصادية، عقد اجتماع مع أعضاء مجلس الشعب عن محافظة حلب لبحث التفاعلات الاقتصادية العامة والجزئية لما خلفته الحملة من شلل الحركة التجارية في المدينة.

وعلمت «الوطن» أن ممثلي «الشعب» عن حلب كلفوا رئيس الغرفة حموي، وهو عضو في المجلس، أن يتوسط عنهم لفتح ملف التاجر وطروحاتهم إليهم في اجتماع لاحق معهم لصياغة مذكرة وتوصيات سيجري عرضها أمام الجهات المعنية تحت قبة مجلس الشعب، الأمر الذي أثار حفيظة وامتعاض بعض التجار، إذ انتقد التاجر صلاح يونس في مداخلته غياب أعضاء مجلس الشعب عن الاجتماع، وعد اعتذارهم عن الحضور «بسبب كورونا» مجرد «تبرير غير مقبول»، بعدما طلب بتعيين محام من قبل الغرفة لمثل هذه الأمور وطلب بتعديل قانون الجمارك ليتماشى مع «روح العصر» في ظل الحرب والحصار الاقتصادي على البلاد، وغلب الاستعراض على عدد من مداخلات

التاجر فواز عجوز قال في مداخلته: «أتمنى أن يكرر بصيص الأمل كي تكون الغرفة عوناً لنا لا عيناً، لقد طبق وزير المالية قانون الإرباب علينا كتجار، وأعلن الأمر العام للضابطة الجمركية أمس بأن أخذوا بضائع مهربة من حلب بقيمة ٢٤٥ مليون ليرة سورية بالتواصل مع الغرفة في حين وصلت قيمة المواد المصادرة إلى مليار ليرة، ومنها بضاعة وطنية، موقفاً كغرفة ضعيف فلماذا تعالج الأمور في دمشق ولا تعالج هنا، ليس لدينا مازوت ولا بنزين ولا غاز ونحن صامدون».

وفيما رأى التاجر أحمد قلجعي أن القوانين تخفي عندما تأتي الجمارك إلى حلب، فيصادرون البضاعة الوطنية إلى إقليم الجبلية عليها بموجب أوامرها أو تحليل عينات منها، واعتبر التاجر عبد الجليل البر أن «للتاجر مقامه ومعاملته الخاصة، فلماذا تغير ذلك في حلب»، وتسأل التاجر محمد أويس: «كيف تكون البضائع مثل الألبسة في حلب نظامية وعندهم (الجمارك) مهربة، وهي التي اشتريناها كمصادرات منهم ثم صادروها منا بعد ذلك».



«قصد» تسرق القطن السوري

اتحاد الفلاحين: طالبنا بالتوسع بزراعة القطن والزراعة: نعمل ضمن الإمكانيات

الفلاحين للتوسع بزراعة القطن وتأمين أصناف جديدة من القطن مضافاً، لكن رد وزارة الزراعة كان نحن نعمل ضمن الإمكانيات المتوفرة.

وبخصوص توزيع المازوت على الفلاحين أوضح أن هناك توزيعاً للمازوت المخصص للزراعة على الفلاحين لكن الكميات الموزعة غير كافية وهناك نقص بها.

وعن السماد أشار إلى أن الكميات التي توزع للفلاحين في المحافظات نسبتها قليلة، مشيراً إلى وجود مطالبات حالياً من الفلاحين في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص لاتحاد الفلاحين لتأمين السماد للأشجار المثمرة ولم يتم تأمينه لعدم توافره لدى المصارف الزراعية.



وأشار إلى أن اتحاد الفلاحين التقى مدير عام المصرف الزراعي لتأمين السماد للفلاحين وكان رده أن الكميات الموجودة من السماد غير كافية لتغطية حاجة المحافظات، لافتاً إلى أن هناك وعوداً من المصرف الزراعي لزيادة الكميات التي ستوزع على الفلاحين قريباً، وأوضح أن ما تم توزيعه من السماد على الفلاحين حالياً لا يغطي ١٠ بالمئة من حاجتهم.

الماضي تجاوزت ٥٤ ألف طن، وأكد أن كميات بذار القطن التي وزعت على الفلاحين للموسم الحالي غير كافية وقليلة، مرجعاً السبب في ذلك لعدم التوسع بزراعة القطن ورؤية المعنيين أن التسويق سيكون صعباً للموسم الحالي، وأشار إلى وجود مطالب عديدة من اتحاد

تشرين الثاني الماضي، وأوضح الخليف أن الكميات الفعلية المتوقع تسويقها للموسم الحالي من القطن ستكون أقل من الكميات التي سوتت الموسم الماضي، مبيناً أنها لن تتجاوز ٣٠ ألف طن على عكس التوقعات التي كانت بحدود ٥٠ ألف طن، مشيراً إلى أن الكميات التي سوتت الموسم

في مستودعاتهم، معللاً ذلك بأن ميليشيات «قصد» المدعومة من الاحتلال الأميركي تقوم بمتعمهم من تسويقها إلى مراكز التسويق في محافظات أخرى.

وبين أن الكميات التي سوتت من الأقطان منذ بداية التسويق وحتى تاريخه بلغت نحو ١٧ ألف طن، لافتاً إلى أنه تم البدء بالتسويق في

رامز محفوق

كشف رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن كمية الأقطان التي سوتت الموسم الحالي حتى تاريخه أقل بنسبة ٥٠ بالمئة من الكميات التي سوتت الموسم الماضي خلال نفس الفترة.

وأرجع الخليف الانخفاض إلى قلة الكميات السوقية للموسم الحالي وعدم التوسع في زراعة القطن لعدم تأمين مستلزمات الإنتاج الكافية من بذار القطن والمحروقات وسماد وغيرها.

الخليف أوضح أن المساحات المزروعة بالقطن الموسم الحالي أقل من المساحات التي زرعت الموسم الماضي، لافتاً إلى أنه جرت العادة أن يتم زراعة القطن في محافظات الحسكة ودير الزور والرقبة وحماة لكن الموسم الحالي لم يتم زراعة القطن في حماة والرقبة.

وأشار إلى أن تسويق الأقطان للموسم الحالي لم يتم إلا من محافظة دير الزور، لافتاً إلى عدم وجود تسويق من محافظة الحسكة وعدم وجود مركز يتم التسويق له هناك، موضحاً أن الفلاحين يقومون بتجميع إنتاجهم عندهم

العائلات «تقتن» البيض والفروج

تهريب البيض إلى دول الجوار... والأعلاف والمازوت مسؤولان عن ارتفاع الأسعار



هادي بك الشريف

عادت أسعار الوداج تحليقها في الأسواق السورية بأرقام قياسية لدرجة أنه لم تعد العائلة السورية قادرة على تأمينها إلا ما ندر ليشهد صحن البيض سعراً كبيراً تجاوز الـ ١٠ آلاف ليرة سورية وشراؤه أصبح «بالقطارة» علماً أن سعر البيض في السوق يتراوح بين ٢٢٥ و ٢٥٠ ليرة سورية، كما تجاوز سعر كيلو الشراخا عتبة الـ ٨ آلاف ليرة سورية وارتفع سعر كيلو السودة إلى ٦٥٠٠ ليرة، ويأتي ذلك في الوقت الذي يعجز فيه المواطن عن تأمين احتياجاته الأساسية، نظراً لارتفاع أسعار مختلف السلع والمواد الغذائية، تبقى الأسواق والأسعار في واد والنشاز التوتونية والحلول الحكومية في واد آخر، عاجزة عن اتخاذ حلول ناجحة لكسر حدة الارتفاعات.

وفي استطلاع أجرته «الوطن» عن استهلاك هاتين المادتين، أكد الموظف (ب. ج) أنهم في ظل هذا الارتفاع غير المنطقي قد استغنوا عن لحم الفروج نهائياً، والذي كان آخر اللحوم على المائدة، كما أكدت ربة المنزل (ن. ن) أنهم باتوا يشترون الأجنحة ورقاب الدجاج، إن أرادوا أن يضيفوا اللحم إلى الطبخ.

أما أحد محدودي الدخل (م. ر.) فأكد أن الجميع قد غيروا عاداتهم الاستهلاكية مع هذا الارتفاع غير المنطقي، فقد خفض شخصياً من استهلاك البيض المائدة للربع، فبعد أن كان يستهلك نحو أربعة صحنون بيض شهرياً، أصبح يستهلك صحناً واحداً فقط، والفكرة أنه استغنى هو وزوجته عن أكل البيض، ليرتكبه للأولاد!

هذا وأكد مواطنون أنهم في ظل هذا الارتفاع غير المنطقي قد استغنوا عن لحم الفروج الذي كان آخر اللحوم على المائدة، كما خفضوا استهلاك البيض المائدة.

وقال الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنتلة لـ«الوطن»: بالنسبة لارتفاع أسعار البيض والفروج، إن أهم عناصر التكلفة هي الأعلاف بالمرتبة الأولى والمازوت ثانياً، مؤكداً أن الأعلاف ارتفع سعرها بسبب ارتباطه بالقطر الأبيض، ما يخفف

من التكلفة، ويحد من ارتفاع الأسعار، مضيفاً: يفترض أن لم تنخفض الأسعار أن تستقر لا أن ترتفع، وخاصة وسط التدخل الحالي في الأعلاف.

وتصريح خاص لـ«الوطن»، كشفت مصادر رسمية في وزارة الزراعة أن أسباب الارتفاعات الحاصلة خلال الفترة الأيام القليلة الماضية يعود إلى العرض والطلب، مؤكداً ارتفاع كلف الإنتاج، وخاصة مع ارتفاع كبير طرأ على أسعار الأعلاف، وبيئت المصادر أن سعر طن الحرة الصفراء وصل إلى ٨٠٠ ألف ليرة سورية مقارنة مع ٤١٠ ألف ليرة خلال ٤ أشهر ماضية، كما وصل سعر طن كسبة فول الصويا إلى مليون و ٢٠٠ ألف ليرة مقارنة مع ٨٧٥ ألف ليرة خلال الفترة ذاتها.

ولم تخف المصادر تخوفها من احتمال حدوث ارتفاعات أكبر، وسط تحذيرات من استقرار تهريب البيض السوري إلى دول الجوار بأسعار مرتفعة، رغم الظروف الراهنة، علماً أن سعر كيلو الفروج بيع اليوم بـ ٣٦٠٠ ليرة، مؤكداً أن انخفاض أسعار الأعلاف في الأسواق يساعد المربين في العودة إلى العلية الإنتاجية ما ينعكس إيجاباً على توافر المنتجات أكثر في الأسواق.

مئات طلاب برامج التعليم المفتوح أمام فرع الجامعة العقاري

التسليف الشعبي يدخل على خط حل الإزدحام..

ورئاسة الجامعة تتجه للدفع الإلكتروني لحل المشكلة

عبد الهادي شباط

باتت ظاهرة الإزدحام أمام فرع المصرف العقاري بالبرامكة (كلية الحقوق) وكأنها مستعصبة على الحل وكل من الجهات المعنية يرمي على الآخر باللوم، رئاسة الجامعة تعتبر أن الموضوع في عهدة المصرف العقاري في حين لسان حال العقاري يقول لا يكفني مشكلة الصرافات ولماذا لا تشترك بقية المصارف في فتح حسابات للطلبة في الجامعات وعدم اختصار الموضوع على العقاري.

وبيئة على ذلك تواصلت «الوطن» مع مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال عريبي وأبدى استعداده لفتح حسابات لطلاب التعلم المفتوح والموازي خاصة أن لدى المصرف فرعاً ضمن الحرم الجامعي في منطقة البرامكة بجانب كلية الهندسة المدنية وأن المصرف سيجري اتصالات مع رئاسة جامعة دمشق للتنسيق في حال موافقتهم على فتح حسابات لطلاب الموازي والتعليم المفتوح لدى فرع التسليف الشعبي.

واعتبر مدير عام المصرف العقاري مدين علي أن اشتراك مصرف التسليف الشعبي في فتح حسابات لطلاب يخفف الضغط على فرع الجامعة العقاري ويقيه فروع العقاري وأنه يمكن تقاسم برامج التعليم المفتوح بين العقاري والتسليف لتخفيف مظاهر الإزدحام وتقديم خدمة أفضل للطلاب وأن المصرف العقاري يعمل قدر استطاعته على تأمين البدائل والتخفيف من حالة الإزدحام عبر تمديد أوقات الدوام وزيادة عدد الموظفين عندما يكون ذلك متاحاً، علماً أن المصرف يعاني من نقص في العمالة وخاصة في الفروع وهناك العديد من الطلبات التي تقدم بها المصرف لتزويده بعدد إضافي من العاملين ومثال على ذلك فرع العقاري في دير الزور فيه فقط ٥ موظفين وهو عدد غير كاف وتم الطلب أكثر من مرة لزيادة هذا العدد، واعتبر أن المصرف العقاري يحاول تقديم خدمة أفضل للطلاب لكن توجه آلاف الطلاب خلال فترة محدودة للتسجيل يكون أكثر من طاقة العاملين خاصة في الفروع المحاذية للجامعة إضافة لبعض الصعوبات التقنية والفنية والتي يعمل المصرف على التغلب عليها عبر كوادره المحلية.

وعلى التوازي علمت «الوطن» من مصدر مطلع في جامعة دمشق أن رئاسة الجامعة تتجه نحو تطبيق الدفع الإلكتروني لحل مظاهر الإزدحام الطلاب في برامج التعليم المفتوح والموازي أمام فروع المصارف وأنه من المتوقع أن تدخل هذه الخدمة قيد التنفيذ خلال ٣ أشهر في حال تمت الموافقة على مشروع الدفع الإلكتروني.